



أستراليا: العدالة واختلال التوازن ومذهب المساواة "ألان موريس"

تُعرّف الفدرالية المالية الأسترالية بوضوح بالسمتين المميزتين التاليتين:

(١) مدى اختلال التوازن المالي الرأسي داخل الاتحاد الفدرالي. (٢) معالجة تفصيلية وشاملة للمساواة المالية الأفقية، التي توجه توزيع تحويلات التمويل بين الحكومة الفدرالية أو حكومة الكومنولث والولايات والأقاليم. وبينما تعود أصول الفدرالية المالية في أستراليا إلى عملية تأسيس الاتحاد الفدرالي والدستور الذي تم وضعه في ذلك الوقت، إلا أن هاتين السمتين تدينان للتطور التاريخي للممارسة أكثر من المبادئ الأصلية في الدستور.

ولا يختلف الدستور الأسترالي بدرجة كبيرة عن معظم الاتحادات الفدرالية فيما يتعلق بصلاحيات حكومات الكومنولث والولايات. وكما يتضح في الدستور، فإن الدفاع والشؤون الخارجية والتجارة الدولية والجمارك والعملة تدار من خلال حكومة الكومنولث. والأمور التي لم توكل بشكل خاص إلى حكومة الكومنولث، مثل الصحة والتعليم والقانون والنظام، تكون مسؤولية الولايات. كما يحدد الدستور صلاحيات تحصيل الإيرادات لكل من حكومة الكومنولث وحكومات الولايات - بما في ذلك إمكانية قيام حكومة الكومنولث بمنح المساعدة المالية لأي ولاية بالشروط والموصفات التي ترى أنها مناسبة.

ولكن منذ سن الدستور عام ١٩٠١، تغير تخصيص صلاحيات فرض الضرائب بشكل ملحوظ. ونتيجة للقرارات التي اتخذت في أوقات الأزمات التاريخية ولسلسلة من أحكام المحكمة العليا، فقد ازدادت السيطرة المالية للحكومة الفدرالية بشكل كبير على حساب الولايات.

تجمع حكومة الكومنولث الآن إيرادات أكثر بكثير مما تحتاج إليه للوفاء بالتزامات الإنفاق الخاصة بها، بينما تجمع حكومات الولايات والأقاليم إيرادات أقل. ويؤدي هذا التفاوت بين القدرة على تحصيل الإيرادات والتزامات الإنفاق إلى ما يعرف لدى المحللين الماليين الفدراليين بوضع "اختلال التوازن المالي الرأسي" بين مستويين من الحكم. وحالياً، تجمع حكومة الكومنولث حوالي ٨٠٪ من جميع إيرادات الحكومة، ولكنها تحتاج ٦١٪ فقط للوفاء باحتياجات الإنفاق الخاصة بها، بينما تجمع حكومات الولايات والأقاليم ١٧٪ من الإيرادات، ولكنها تحتاج

ونتيجة للقرارات التي اتخذت في أوقات الأزمات التاريخية ولسلسلة من أحكام المحكمة العليا، فقد ازدادت السيطرة المالية للحكومة الفدرالية بشكل كبير على حساب الولايات.

٣٣٪ - أي ضعف المبلغ - للوفاء بمسؤوليات نفقاتها.

وقد أصبح للسيطرة المالية لحكومة الكومنولث والطريقة التي استخدمت بها قوتها المالية للتدخل في المجالات التي كانت تقليدياً حقا خاصاً للولايات نتائج تتعلق بمسؤولية الأعمال الحكومية. وفي بعض المجالات أصبحت أدوار ومسؤوليات الدوائر المختلفة داخل الحكومة غير واضحة التحديد، مما تسبب في المضاعفة والتداخل وانتقال التكلفة.

ويرى الكثيرون أن اختلال التوازن المالي الرأسي في أستراليا بالغ الضخامة وله نتائج غير مرغوب فيها من ناحية المساءلة، كما أنه يُضَعِفُ الحافز للإصلاح

المالي. ويمكن لدائرة واحدة من دوائر الحكومة الوصول بشكل حصري تقريباً إلى القواعد الضريبية، مع وصول حكومة الكومنولث إلى القواعد الضريبية الأكثر أهمية، خاصة القواعد الضريبية المباشرة من الدخل الشخصي ودخل الشركات. وتشمل اقتراحات التحسين أن تفسح حكومة الكومنولث المجال للسماح للولايات والأقاليم "بالاستعانة" بهذه القاعدة الضريبية عن طريق تخفيض معدل الضرائب الخاصة بها. وتشمل التغييرات الأخرى التي قد تقدم إسهاماً إيجابياً لإصلاح القواعد الضريبية للولايات وتقويتها (خاصة في مجال ضريبة الأراضي) وتجانس القواعد الضريبية ذات الصلة عبر الولايات.

ويطرح مدى اختلال التوازن المالي الرأسي في أستراليا سؤالاً حول وجوب استكشاف مفهوم الثغرة المالية القصوى. وبينما يعتبر اختلال التوازن المالي الرأسي في أستراليا ضخماً بشكل غير مرغوب فيه، فقد توفر درجة معينة من المركزية في صلاحيات فرض الضرائب القدرة المالية القومية على القيام بالأهداف والأولويات القومية.

ويعني اختلال التوازن المالي الرأسي الضخم أن تحويل التمويل من حكومة الكومنولث إلى الولايات لتمكينها من الوفاء باحتياجات الإنفاق الخاصة بها يشكل قضية دقيقة للغاية. والسمة المميزة الثانية للقدرة المالية الأسترالية هي مبدأ وممارسة المساواة المالية الأفقية التي يتم بها تحويل المنح غير المقيدة إلى الولايات والأقاليم. والهدف هو مساواة القدرات المالية لحكومات الولايات والأقاليم، كما أن الاتجاه الحالي يقوم على أساس تقييم شامل لقدرات الإيرادات واحتياجات الإنفاق النسبية الخاصة بها.

تعتبر تلك التحويلات كبيرة، حيث يصل مبلغها الإجمالي ٥٨ مليار دولار أسترالي في العام، وتشمل في المتوسط أكثر من ٥٠٪ من إجمالي إيرادات الولايات، بعد أن كانت حوالي ١٠٪ في الخمسينيات. وهي شديدة الأهمية بالنسبة لموازنات الولايات. وهناك نسبة كبيرة من التحويلات من حكومة الكومنولث إلى الولايات والأقاليم، تمثل حالياً ٤٠٪ من إجمالي التحويلات، تكون في صورة مدفوعات محددة الغرض. وهي منح مقيدة لأغراض معينة، بشكل أساسي لدعم الأولويات القومية في مجالات مثل الصحة والتعليم وتكون مشروطة. ويرى بعض المراقبين أن ذلك يُضعف مفهوم الإعانات الحقيقية، والقدرة التنافسية وتطوير الولايات للمزيد من الطرق الناجعة للتمويل وتوصيل الخدمات، وبذلك يتم عملياً إضعاف فوائد القدرة.

ويمكن لهذه التحويلات غير المقيدة التي كانت، منذ مبادرات إصلاح الضرائب عام ٢٠٠٠ والاتفاقية بين الحكومات حول إصلاح العلاقات المالية بين الكومنولث والولايات، تتضمن الإيرادات المجمعّة من ضريبة السلع والخدمات، أن يتم إنفاقها بواسطة الولايات والأقاليم بأي طريقة تختارها. وي طرح حجم التحويلات الفدرالية غير المقيدة سؤالاً حول الالتزام والمحاسبة المتبادلة. ذلك أنه لا يوجد التزام على حكومات الولايات والأقاليم لإنفاق المنح بأي طريقة محددة، أو لتبرير أساس هذا التقييم في قرارات وأولويات الإنفاق. وهناك بالفعل فروقات بين احتياجات النفقات المقدرة والمستويات الفعلية للإنفاق في مجالات معينة. ويعتبر الافتقار إلى مراقبة النفقات، بالرغم من أن ذلك أمر أساسي في نظام المنح غير المقيدة، أساساً لنقد خيارات الولايات في الإنفاق.

وبينما تكون المساواة المالية الأفقية مقبولة بشكل عام كمبدأ موجه في توزيع المنح غير المقيدة على الولايات والأقاليم، إلا أن التنفيذ لا يزال حساساً ومثيراً للنزاعات. ذلك أن بعض الولايات تجادل بأن العملية قد أصبحت شديدة التعقيد والتفصيل، وأن الكثير من التقييمات التفاضلية لقدرات إيرادات الولايات واحتياجات النفقات بها لا تعكس الاختلافات الحقيقية والمادية في ظروف الولايات.

إن طريقة التناول الأسترالية للمساواة المالية تدل على أن الأستراليين لا يريدون نوع ومدى التفاوت الإقليمي الموجود في بعض الاتحادات الفدرالية الأخرى. وتسمح طريقة التناول هذه لصلاحيات الحكم المختلفة بتحديد خياراتها وتفضيلاتها المحلية. وهو مفهوم خاص للعدالة قد تكون أفضل طريقة لوصفه هي أنه يهدف إلى تحقيق العدل بدلاً من المساواة. ومن المنفق عليه بشكل عام أن النظام المالي الفدرالي غير القابل للتغيير قد لا يظل بالضرورة مناسباً في وقت آخر.